التبادل الدولي بين طروحات نظريات التجارة الدولية وواقع المتغيرات الاقتصادية العالمية

عبدات مراد*

Résumé:

Le Commerce international est considéré, sans nul doute, comme étant le motif essentiel du processus du développement économique. En effet, l'analyse de ce commerce s'appuie sur un cumul d'idées, de thèses, de théories, à travers lesquels, le commerce international à traversé de nombreuses étapes, idées et thèses de mercantilistes et classiques ainsi que les méthodes et les modèles d'économistes modernes jusqu'a à ce qu'il soit arrivé à l'actuelle étape que traverse l'ordre économique mondiale, étape constituée de mutations et changements qui ont touché de nombreux domaines et qui a poussé de nombreux pays à œuvrer afin de trouver les moyens d'échange et d'intégration au sein de l'économie mondiale de façon à savoir leurs intérêts et garantir leur existence.

* أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

الملخص:

لا شك أن التجارة الخارجية تعتبر دافعا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية، هذا ويرتكز تحليل التجارة كنشاط اقتصادي على ما تراكم من أفكار ونظريات علمية وطروحات وتجارب سابقة مفسرة لنشاط التجارة الخارجية وهي تمر بالعديد من المراحل. من أهم هذا التراكم المعرفي والعلمي أفكار وطروحات التجاريين، الطبيعيين، ونظريات وقوانين الكتاب الكلاسيكيين ثم نظريات ونماذج الاقتصاديين المحدثين وصولا إلى المرحلة الجديدة التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي من تطورات وتغيرات جذرية مست العديد من الجوانب، ودفعت الكثير من الدول إلى بحث سبل التعامل والتكيف والاندماج في الإقتصاد العالمي وبما يخدم مصالحها ويضمن بقائها.

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية صورة من صور العلاقات الاقتصادية مع الخارج وتعتبر من المحركات المهمة لعملية التنمية، خاصة في الدول النامية، نظرا لدورها في تمويل الواردات، أي تحديد قدرة البلد على الاستيراد وتحسين مستويات الاستثمار؛ بمعنى آخر، تحديد قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع في التكوين الرأسمالي، وتحديد مدى مواكبة الدولة للدول الأخرى اقتصاديا وذلك من خلال ميزان المدفوعات والذي يعتبر من القضايا الاقتصادية الهامة والسير على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد بحثت نظريات التجارة الدولية المزايا التي تتحقق لأطراف التبادل من خلال قيام التجارة الدولية، وذلك من خلال مجموعة من النظريات المفسرة لذلك والتي كانت تناسب كل مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي نفسه. كما هو معلوم، يعرف النظام الاقتصادي العالمي اليوم، الذي بدأت ملامحه تتبلور في السبعينات من القرن الماضي، العديد من التغيرات والتحولات الجذرية الهامة؛ وينطوي هذا النظام على مجموعة من القوى والعوامل الدافعة التي تجعله يتجدد ويتغير من جديد ليطلق عليه اسم "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" ليشير إلى التغيرات الجذرية والجوهرية المذكورة التي تعيد من جديد ترتيب الأوضاع والعلاقات الاقتصادية في العالم بين الدول والمؤسسات في كل مرحلة من مراحله المختلفة، وذلك تحت إشراف المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية.

إن من أهم سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي هو تحرير التجارة الدولية على نطاق واسع جدا، والتي برزت فيها المنظمة العالمية للتجارة كإطار هام نظرا للدور الذي تلعبه. لقد تشكل هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد مؤتمر بروتون وودز سنة 1944 الذي دعا إلى إنشاء نظام شامل وفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي.

بناءً عليه فإن هذه الدراسة تحاول أن تسلط الضوء وتبحث في تطور نظريات التجارة الدولية في تفسير التبادل الدولي وبحث التغيرات والتطورات المستمرة في آليات عمل النظام الاقتصادي العالمي ومدى تأثيرها على التبادل الدولي.

I. نظريات التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في تحريك اقتصاديات العالم. إذ بواسطتها يتم تبادل السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين في مختلف بلدان العالم، وذلك مهما كانت المسافة التي تفصل بينهم. غير أنه ينبغي التأكيد على أن ازدهار وترقية التجارة بصفة عامة والدولية منها بصفة خاصة يتطلب توظيف جهاز ضخم من الهيئات والمؤسسات، وذلك لتوفير الشروط المناسبة لإنتاج سلع وخدمات قابلة للتسويق.

لقد أثار موضوع تحديد أسباب قيام التجارة الدولية العديد من الأسئلة الهامة في مراحل تاريخية مختلفة، كان الهدف منها الوصول إلى الأسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري وتحديد أساليب وسياسات ترقية التجارة الخارجية.

1- مذهب التجاريين:

كان أصحاب هذا المذهب أول من حاول وضع نظرية للتجارة الدولية رغم وجود محاولات سابقة من أفلاطون وأرسطو. تقوم "**نظريتهم**" على فكرتين أساسيتين هما: الأولى أن ثروة الأمة تتمثل فيما ما لديها من معادن نفيسة وعلى زيادتها، الزيادة التي تتحقق عن طريق التجارة الدولية. أما الفكرة فمفادها أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، الأمر الذي تتطلب منها أن تعمل بأساليب مختلفة لبلوغ هذه النتيجة.

لقد اقتضى منطق التجاريين ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية، بل وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة؛ لذلك ألحوا على وجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود، والتي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة

الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغيرها بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري[1].

2 - نظرية التجارة الخارجية الكلاسيكية:

لقد نادى الكلاسيكيون ودافعوا بشدة عن الحرية الاقتصادية وكانت حرية التجارة امتدادا طبيعيا لمبدأ الحرية الاقتصادية عندهم. يستند مبدأ حرية التجارة في الفكر الكلاسيكي على ثلاث نظريات، هي:

أ- نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث:

نظرية القيم المطلقة في التجارة الدولية تضمن كتاب "ثروة الأمة"، الذي صدر عام 1776؛ ومضمون نظريته هو أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة نفسها تتحقق نتيجة لتقسيم العمل في المجال الدولي. فالدولة تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة أي تنتجها بكلفة أقل من غيرها[2].

ب- نظرية التكاليف النسبية: "لدافيد ريكاردو":

تتلخص هذه النظرية حسب ريكاردو في أنه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج

---

[1] سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسراء، القاهرة، ط3، 2003، ص: 112 ــ 114.

[2] نفس المرجع، ص:115-120.

بتكلفة منخفضة نسبيا، أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. ومؤدى ذلك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول[1].

ج- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

لم تتطرق نظرية التكاليف النسبية لريكاردو إلى تحديد قيمة كل من السلعتين المتبادلتين دوليا، وإلى كيفية توزيع المكاسب بين الدول؛ وهذا هو مضمون نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل؛ حيث شرح نظريته بافتراض وجود حجم معين من العمل في كل دولة تنتج أحجاما مختلفة من الناتج؛ وبالتالي فمناقشته تتركز حول الكفاءة النسبية للعمل. وتعتمد صياغة هذه النظرية على أساس الطلب المتبادل وهو طلب كل دولة على سلع وخدمات الدولة الأخرى. ولقد ركز جون ستيوارت ميل على معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل، كما نبه إلى ضرورة التفرقة بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي[2]. وقد تناول هذا التحليل بطريقة بيانية كل من مارشال - أدجورث[3].

د- نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر:

تحاول هده النظرية التغلب على بعض أوجه القصور التي عانت منها نظرية التكاليف النسبية الكلاسيكية، وخاصة تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل كمقياس لتكلفة إنتاج السلعة، فقد استطاع هابرلر الاستعانة بمفهوم

---

[1] محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص: 372.

[2] نفس المرجع، ص:135.

[3] أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص:40.

تكلفة الفرصة البديلة واستخدام منحنى إمكانية الإنتاج في تفسير مبدأ التكاليف النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية.

3- النظرية الحديثة لهيكشر وأولين:

عارضا الاقتصاديان هيكشر- أولين الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية خاصة اعتبار العمل أساساً لقيمة السلعة، حيث قاما بوضع نظرية جديدة لتفسير التبادل الدولي، هي نظرية مدى وفرة عوامل الإنتاج. ترجع أهمية هده النظرية في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب في نظرية التجارة الخارجية. حسب "أولين" يرجع سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، الاختلاف الذي يعود بدوره إلى أسعار عوامل الإنتاج والذي يرجع سببه إلى مدى وفرة عوامل الإنتاج[1].

- تناقض ليونتياف:

لقد جرت عدة محاولات تطبيقية لاختبار مدى صحة هذه النظرية في التجارة الدولية، فكان أشهرها المحاولة التي قام بها الاقتصادي الأمريكي "ليونتياف" سنة 1953 على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، وبندرة نسبية في عنصر العمل، فمن المتوقع أن تكون صادراتها كثيفة لرأس المال، بينما تكون وارداتها كثيفة العمل؛ غير أنه توصل إلى نتيجة معاكسة، أي تصديرها لسلع كثيفة العمل

---

[1] أنظر: - جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر، 2000، ص: 45-48.

- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 389-392.

واستيرادها سلعا كثيفة رأس المال. يجد مثل هذا التناقض تفسيره في كون إنتاجية العمل الأمريكي مرتفعة مقارنة بإنتاجية العمل في باقي العالم.

4- تقدير نظريات التجارة الخارجية[1]:

رأينا أن، حسب مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة، كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا، كما رأينا كذلك أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي.

- يفترض في نظرية التجارة الخارجية سريان مبادئ المنافسة الحرة إلا أننا نعلم استحالة ذلك في الحياة الاقتصادية, فظروف الإنتاج في العديد من القطاعات تسودها مبادئ الاحتكار والمنافسة الاحتكارية والمنافسة النقدية، وهو ما يتسبب في تغير ظروف التصدير والاستيراد.

- المفروض أن التجارة الخارجية في ظل هذه النظريات تعود بالنفع على جميع الدول التي تدخل في المبادلات، إلا أنه في حالات عديدة يتعين إتباع سياسات اقتصادية تحول دون قيام التجارة الخارجية. فالسياسة التجارية السليمة كثيرا ما تتطلب فرض رسوم جمركية وتحديد المستورد من بعض السلع ومنح بعض المنتجين إعانات للتوسع في الإنتاج. كذلك فإن اعتبارات ضمان توفر السلع في بعض الفترات، وأمور التنمية الاقتصادية، وسياسة التوجيه الاقتصادي وحماية مستوى التشغيل في الداخل؛ قضايا كثيرا ما

---

[1] أنظر: - موقع التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره.

تتعارض مع مبادئ نظرية التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي وإطارها الحديث.

II ــ التجارة الدولية والتغيرات الاقتصادية:

عرفت الاقتصاديات الرأسمالية باستمرار تحولات جذرية عميقة، بعضها سلبي والبعض الآخر إيجابي، منها:

1- أزمات النظام الاقتصادي العالمي وأثرها على النمو واتجاهات التجارة الدولية[1]:

لقد دخل النظام الرأسمالي الدولي منذ أوائل السبعينات في أزمة دورية فريدة من نوعها مزجت بين خصائص الكساد والتضخم حتى عرفت باسم أزمة " التضخم الركودي Stagnation. بسببها أخذ النظام الرأسمالي الدولي يمارس تأثيره على البلاد النامية من خلال آليات النظام الاقتصادي الدولي السائد، بحيث يضاعف من الآثار السلبية على الصادرات من المواد الأولية لهذه البلدان، والتي تتجلى في:

- مشكلة تجارة المواد الأولية؛
- مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة؛
- مشكلة عدم استقرار الأسعار أو مشكلة معدل التبادل.

---

[1] أنظر: حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 9-31.

لقد عرف عقد الثمانينات من القرن العشرين تزايد وثيرة احتكار وتدويل الإنتاج وتركيز رأس المال والتجارة. وقد تم ذلك بواسطة السيطرة الشاملة للشركات متعددة الجنسيات التي صارت في أواخر الثمانينات تتحكم في ثلثي (2/3) هذه التجارة. شكلت التحولات التي عرفتها التجارة الدولية بسبب السياسة الحمائية الصناعية عائقا بدلاً من محرك للنمو في البلدان النامية، فأدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في مستويات التجارة الخارجية.

2- اتجاهات التجارة الدولية في ظل تقسيم العمل الدولي الجديد[1]:

شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينات اتجاها نحو تكوين التكتلات الاقتصادية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وبذلك أصبح هذا الاتجاه المحرك لتنمية التجارة الدولية، وشكل وسيلة هامة للتصدي للأزمة التي يعيشها النظام التجاري الدولي بعد انهيار دعائم اتفاقية بروتن وودز في بداية السبعينات. لقد برز اتجاه جديد تمثل في ظاهرة الاعتماد المتبادل حيث فقدت الدول المتطورة استقلاليتها، وأصبحت تعتمد أكثر فأكثر على بعضها البعض وعلى بعض الدول النامية.

3- العولمة والنظام العالمي الجديد:

أصبح العالم يتحكم به اتجاهان مترابطان وإن كانا منفصلين، هما: العولمة والتحرير الاقتصادي. وهذان الاتجاهان ماضيان في تبديل الظروف وتشكيل السلوك الاقتصادي على مستوى الأعمال والتجارة في العالم وعبره، وأصبحا أكثر التصاقا وتأثيرا بمسارات الاقتصاد الوطني والإقليمي

---

[1] أنظر نفس المرجع، ص: 39-66.

والعالمي، بحيث أصبح نجاح وتقدم الدول والتكتلات يقاس بمدى المشاركة والانخراط بمسارات هذين الاتجاهين.

أ- معالم وسمات العولمة الاقتصادية:

يتميز النظام الاقتصادي العالمي في المرحلة الراهنة من العولمة بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وبالمزيد من الاعتماد المتبادل، وتزايد التكتلات الاقتصادية وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، وتعاظم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت إلى تعميق عولمة الاقتصاد. ويمكن تلخيص هذه المعالم والخصائص فيما يلي[1]:

- الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتقسيم جديد للعمل الدولي.

أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع، والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، بما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص. من هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة intra-industries، بل أصبح من المألوف

---

1 أنظر: - محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، القاهرة، 1996، ص 51.

- سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد22 معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص: 43-44.

- حشماوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص :77-82.

أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد، بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحد intra - firm وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل فيما بين البلاد الصناعية، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية[1].

-الثورة التكنولوجية وتعميق العولمة الاقتصادية.

-تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات.

- القطبية الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة.

4- أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

يقوم النظام الاقتصادي العالمي الحالي على ثلاث مؤسسات: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

أ- صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي:

دفع وجود اختلالات ومشاكل اقتصادية أخرى عدة الكثير من الاقتصاديات إلى تبني برامج لمواجهتها و/أو لدعم الإصلاحات التي تقوم بها. فمنذ بداية الثمانينات من القرن الماضي عرفت دول العالم الثالث اختلالات عميقة، على المستويين الداخلي والخارجي، باشرت بتبني برامج تصحيح هيكلي شاملة باتجاه اقتصاد السوق. كان مضمونها عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية

---

[1] سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص: 15-19.

ودرجة مرونة الاقتصاد، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد من خلال تقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق[1]. وعادة ما كانت توضع هذه السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

يعني الإصلاح الاقتصاد الهيكلي بهدف التحول إلى اقتصاد السوق ما يلي[2]:

- تحرير الأنظمة الاقتصادية والأسعار وآليات السوق، وتحقيق إدارة فعالة وكفاءة اقتصادية للمشروعات؛

- استخدام أدوات غير مباشرة متجهة نحو السوق لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي؛

- إعادة النظر في دور الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني، ومنح الفرص أكثر لآليات السوق في الترشيد الاقتصادي وإرساء إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية وسيادة القانون والقواعد التنظيمية الشفافة لدخول السوق.

---

[1] بلقاسم العباسي، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد: 31، 2004، ص:3.

[2] أوليه هافرليشين وتوماس وولف، محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة التمويل والتنمية، مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، عدد: 2، جوان، 1999، ص :12-13.

يمكن تحديد طبيعة السياسات الهيكلية وما تتناوله كما يلي[1]:

- خصخصة مؤسسات القطاع العام.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر من خلال توفير المناخ الملائم له.
- إصلاح نظام الأسعار وتحريرها .
- تحرير التجارة الخارجية، وهي تعد من المسائل الهامة في برامج التكييف الهيكلي.
- إصلاح القطاع المالي.
- السياسة الصناعية.

تتمثل برامج الإصلاح الهيكلي هذه في سياسات ماكرو اقتصادية تهدف إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب الكليين بهدف التخصيص الأمثل للموارد من جهة وإعادة توازن ميزان المدفوعات من جهة أخرى[2].

مما سبق يمكن حصر مؤشرات النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحالي فيما يلي[3]:

---

[1] أنظر:-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص:235،237.-عبد الرحمان صبري، تقييم آثار الإصلاح في الدول العربية، مجلة المال والصناعة، مجلة دورية تصدر عن الدائرة الاقتصادية لبنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد:20، 2002، ص:156-157.

[2] Gérard Grellet, les politiques économiques des pays du sud. PUF, Paris, 1994, p :157.

[3] محمد حشماوي، مرجع سبق ذكره، ص: 119-120.

ـ تعميق وتنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية إضافة إلى ظهور تنظيمات مماثلة في مختلف مناطق العالم.

ـ الاعتماد الكبير على مقومات التكنولوجيا والمعلومات في التعاملات الاقتصادية والتجارة بين دول العالم.

ـ هيمنة الفلسفة الرأسمالية على السوق العالمية ،الأمر الذي قد يولد سلسلة من الصراعات التجارية بين الأقطاب الكبرى وتكتلاتها من جهة، وخلق فجوة عميقة في العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث من جهة أخرى.

ـ أكثر الدول تضررا من نتائج العولمة الاقتصادية بعض الدول النامية، وخاصة التي مازالت تعمل منفردة في منظومة علاقاتها التجارية وتلك التي لا زالت هياكلها المالية المحلية مجمدة في إطار النمط التقليدي الضيق.

ب- النظام التجاري العالمي الجديد:

هو عبارة عن منظمات وآليات متعددة الأطراف، الغرض منها تحرير التجارة الدولية.

ـ منظمة الجات:

. **النشأة والتطور:** تمخض مؤتمر لندن عام 1946 للتجارة والتوظيف عن إنشاء منظمة للتجارة العالمية، سميت حينها بمنظمة التجارة الدولية. وفي عام 1947 عقد مؤتمر جنيف، الذي شاركت فيه 23 دولة للتفاوض وتخفيض القيود التعريفية والكمية في مجال التجارة الدولية وقد اكتملت المفاوضات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في

20 أكتوبر 1947، والتي أصبحت سارية المفعول منذ أول يناير سنة 1948.

• **مبادئ الجات:** في سبيل تحقيق هذه الأهداف تضمنت الاتفاقية مبادئ عامة منها[1]:

- معاملة الدولة الأولى بالرعاية؛
- مبدأ المعاملة التمييزية التفضيلية المتميزة للدول النامية؛
- مبدأ الشفافية؛
- مبدأ استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية؛
- حظر الإجراءات التقييدية الكمية؛
- مبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ومحاربة سياسة الإغراق.

• **جولات التفاوض:**

في البداية كانت المفاوضات ثنائية، وكل اتفاق ثنائي حول التخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية يعمم تلقائيا على بقية الدول بموجب مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، لكن ابتداء من الستينيات من القرن العشرين أصبحت المفاوضات متعددة الأطراف، ومنذ إنشائها حتى اليوم عرفت الجات ثمانية جولات:

---

[1] أنظر: - إبراهيم العيسوي: ألغات وأخواتها. مركز الدراسات العربية بيروت، 1995 ص: 16-19.

- محمد سعيد النجار: اتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص: 13 .

1- جولة جنيف بسويسرا. عام 1947.

2- جولة أنسي بفرنسا عام 1949.

3- جولة توركاي بإنجلترا عام 1951.

4- جولة جنيف بسويسرا عام 1952-1956.

5- جولة ديلون بسويسرا بين عامين 1960-1961.

6- جولة كيندي بسويسرا خلال فترة 1964-1967.

7- جولة طوكيو خلال فترة 1973- 1979.

8- جولة أوروغواي خلال فترة 1986-1993.

ـ **المنظمة العالمية للتجارة OMC:** شهد العالم مع مطلع 1995 وضع أسس النظام التجاري العالمي الجديد موضع التنفيذ، حيث كان الهدف من تأسيس منظمة التجارة العالمية إيجاد إطار مؤسسي واحد يشمل اتفاقية الجات مضافا إليها كل التعديلات الناشئة عن جولة أورغواي، ومن أبرزها الاتفاقية العامة لتجارة الخدماتGATS واتفاقية حقوق الملكية الفكريةTRIPS واتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMS.

. **مهام المنظمة العالمية للتجارة:** إن المهمة الأساسية للمنظمة هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، ووفقا لنتائج جولة أوروغواي فإن مهام المنظمة هي كالتالي[1]:

1-الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء؛

---

[1] عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 92.

2- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف؛

3- فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وتسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات "الجات"؛

4- متابعة السياسات التجارية الدولية ومدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش؛

5- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية.

. **أهداف المنظمة:** يمكن القول أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحرير التجارة العالمية وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

1- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛

2- زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي وذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة؛

3-الزيادة في مستوى كل من الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة؛

4- توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد. الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003، ص 182.

5- إشراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية؛

6- تأمين حصول الدول النامية، لاسيما الأقل نمو، على نصيب متنامي في التجارة العالمية يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية.

• **برامج تحرير التجارة الخارجية:** أثبتت التجارب الحديثة أن نجاح برامج تحرير التجارة في بلد ما يتوقف على توافر مناخ اقتصادي يسوده الاستقرار وإتباع سياسات سليمة لتشجيع التصدير وتحرير الواردات؛ لذلك يمكن تقسيم السياسات التي يجب على برامج التجارة أن تشملها إلى خمسة أقسام[1]: سياسات الاستيراد، سياسات تشجيع الصادرات، سياسات سعر الصرف، سياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية، السياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.

• **الآثار على الدول النامية:** تواجه الدول النامية تحديات كبيرة ويكون التأثير عليها بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة. ولمعرفة النتائج والآثار الكمية على مستوى العالم وأقاليمه، لجولة أوروغواي قامت العديد من الجهات والباحثين بوضع نماذج لحساب تلك الآثار؛ من هذه النماذج ما أجراه هاريسون وزملاؤه سنة 1995 فتبين أن العالم كله سيستفيد في المدى القصير بنحو 96 مليار دولار سنويا من هذه الإصلاحات، وفي المدى الطويل ستصل الفائدة إلى 171 مليار دولار، أما بالنسبة للبلدان النامية

---

1 ناجي التوني، قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، مجلة الكويت الاقتصادية، مجلة علمية نصف سنوية تصدر عن الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، العدد: 14، 2003، ص: 53.

فستكون الاستفادة أقل من البلدان الصناعية، خاصة في المدى القصير حيث تتركز المكاسب بيد الدول الصناعية[1].

جدول رقم 01: بعض الآثار على عدد من دول العالم وأقاليمه

الوحدة: مليارات الدولارات

الدول والأقاليم	المدى القصير	المدى الطويل
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.3-	1.5
الولايات المتحدة	13.3	26.7
اليابان	16.9	22.7
الاتحاد الأوروبي	39.3	9
جملة البلدان النامية	19.4	55.2
جملة البلدان الصناعية	76.7	115.4
العالم	96.0	170.6

المصدر: ناجي التوني، قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، مجلة الكويت الاقتصادية، مجلة علمية نصف سنوية تصدر عن الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، العدد: 14، 2003، ص:63.

يمكن تلخيص بعض أهم هذه الآثار على النحو التالي:

1- الآثار العامة السلبية والإيجابية[2]: ويمكن دراستها على الشكل التالي :

. الآثار السلبية: يمكن تلخيص الآثار السلبية فيما يلي:

. يؤدي الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية إلى تغيرات في البنية الجغرافية للعرض، لاسيما بعد أن تم تحويل

---

1 نفس المرجع ، ص: 60-62.

2 موسوعة مقاتل، منظمة التجارة العالمية:
www.moqatel.com/openshare/BEHOTH/EKTESQD8/ZTO/index.htm.

القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية، ذلك لأن الحماية الزراعية كانت تعتمد إلى حدّ كبير على القيود غير التعريفية. عليه ستزداد مشاكل الدول المتخلفة من جراء هذه الاتفاقية، ذلك لأن أسعار المنتجات الزراعية الناتج عن إلغاء الدعم من جهة والتنافس الأوروبي والأمريكي على كسب الأسواق وتقسيمها، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الذي تتحمل عبأه الدول المتخلفة التي تعاني من التبعية الغذائية[1]؛

. صعوبة المنافسة بين منتجات الدول النامية والمنتجات المستوردة، الأقل نفقة، والأفضل جودة؛ ما يؤثر سلباً في الصناعات الوطنية، فيسهم في ازدياد معدلات البطالة؛

.تدرُّج دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، في تقليص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية قد يؤثر فيها سلبا، إذ يضطرها إلى تصريفها في بيئة عالمية أكثر تنافسية؛

.تقييد الاتفاقيات لصادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات ــ يحُول دون ازدياد معدلات تصديرها؛

. الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية، قد يؤدي إلى عجز الموازنة العامة في الدول النامية أو تفاقمه أو قصور الإيرادات عن تغطية النفقات

---

[1] بن موسى كمال، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، أفريل 1996، ص 156-157.

العامة المتزايدة، مما يحمل على زيادة الضرائب، واستحداث أخرى. وقد يؤثر ذلك سلباً في نفقة الإنتاج [1].

. صعوبة المنافسة العالمية الشديدة بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات.

. **الآثار الإيجابية:** أتاح نظام الجات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية للدول النامية فرصة واسعة لزيادة صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية؛ ولم تمنعها من اتخاذ ما تراه ضرورياً لحماية تقدُّمها ونموها. ويمكن تلخيص آثارها الإيجابية في الدول النامية في الآتي:

. جواز حماية صناعتها الوطنية واقتصادها القومي من المنافسة غير العادلة؛ سواء كانت في صورة إغراق أو دعم غير مشروع؛ بل حماية اقتصادها من المنافسة الضارة ولو كانت عادلة؛

. يمكن القول بصفة عامة أن تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية ستؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي، ومن ثم زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القوميين في معظم بلدان العالم ولاسيما في الدول الصناعية المتقدمة التي تعاني في الوقت الراهن ركودا. وهذا معناه تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الركود الذي تعاني منه في الآونة الأخيرة، أي مع انفجار الأزمة المالية والركود الذي عرفته بعض البلدان المتقدمة، مما يعود بالخير على البلاد النامية؛ ذلك أنه من المعروف أن مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل

---

[1] عبد العظيم حمدي، الجات والتحديات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 1996، ص: 43.

زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية، فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية[1]؛

. اغتنامها ما حققته جولة أوروجواي من تخفيض القيود الكمية في قطاع الزراعة وقطاع المنسوجات والملابس؛ وهما القطاعان الأكثر أهمية في الدول النامية؛

. إلزام الدول المتقدمة، ألا تلجأ إلى سلاح الضريبة المضادة للإغراق، أو تلك المضادة للدعم أو الشرط الوقائي، إلا بناءً على قواعد دقيقة في الجات والاتفاقات الخاصة بكلّ منها.

5- الشراكة الأورو – متوسطية:

لقد ظهرت البوادر الأولى للسياسة الأوروبية المتوسطية الجديدة – فكرة الشراكة- والتي تعود في الأصل إلى التسعينات من القرن العشرين في اجتماع المجلس الأوروبي في لشبونة عام 1992 وتم تأكيد هذا المسعى في اجتماعات أخرى إلى أن تم عام 1995. وكان اعتماد الخطة المقترحة والداعية إلى إقامة شراكة أوروبية متوسطية Euro-Med Partenariat، وتم تفعيلها في مؤتمر لشبونة عام 1995 في إطار مسعى الاتحاد الأوروبي لإقامة توازن لتوسعه باتجاه وسط وشرق أوروبا. إذا كان هناك محاور وقضايا كثيرة تحكم التوجه الأوروبي المتوسطي كالقضايا المتعلقة بالشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه لا بد من الإقرار بأن المشاركة السياسية والأمنية تبقى على رأس أولوية الشراكة الأوروبية المتوسطية، ويصاحب هذه المشاركة برنامجا للتنمية في منطقة الشرق الأوسط يعرف

[1] نفس المرجع ، ص 39.

بميدا MEDA، يهدف أساسا إلى تقديم الدعم للشركاء المتوسطيين من أجل تحقيق الأهداف التي حددها إعلان برشلونة[1].

أ- مؤتمر برشلونة:

تكون الخطوط العريضة للإعلان الختامي لمؤتمر برشلونة 27-28 نوفمبر 1995، ــ الذي ضم وزراء خارجية الدول 15 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و7 دول عربية: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، سوريا، لبنان، فلسطين، كما ضم كل من تركيا وإسرائيل ومالطا وقبرص ــ تكون الأساس الذي تبنى عليه جميع اتفاقيات الشراكة. لقد تم في هذا المؤتمر وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي جديد في أفق الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية في غضون سنة 2010.

إلى غاية سنة 1995 كان التعاون الاقتصادي القائم بين دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية يعتمد على نظام الأفضليات التجارية غير المماثلة. لكن مع القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة التي تمنع مثل هذه الأفضليات التجارية، بادر الإتحاد الأوروبي برسم سياسة جديدة للتعامل مع الدول المتوسطية تعتمد على التبادل الحر بين الجانبين في إطار شراكة أورو-متوسطية شاملة تأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب ولا تقتصر على الجانب التجاري فقط؛ بحيث تتم إزالة الممارسات السابقة التي أصبحت لا تتوافق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بإقامة منطقة

---

[1] البنك الأهلي المصري، تطور العلاقات الأورو متوسطية: عشر سنوات على إعلان برشلونة، النشرة الاقتصادية العدد الثالث، القاهرة، 2005، ص: 19.

للتبادل الحر معفاة من الحقوق الجمركية ونظام الحصص في المنطقة المتوسطية بالنسبة للمنتجات الصناعية في بداية الأمر؛ أما في المجال الزراعي فسيتم معالجة تحرير المبادلات فيما بعد[1].

ب-أهداف الشراكة الأوروبية – المتوسطية:

يتمثل الهدف المعلن من الشراكة الأورو – متوسطية بشكل عام في جعل المنطقة المتوسطية فضاءاً للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم والاستقرار والازدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية المنطقة اقتصاديا ومحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات[2]. ولتحقيق هذه الأهداف تقيم الأطراف المشاركة في المؤتمر شراكة اقتصادية ومالية مبنية على[3]:

-إقامة منطقة للتجارة الحرة: وقد تم وضع سنة 2010 موعدا مستهدفا من اجل إقامة هذه المنطقة تدريجيا؛

-تطبيق التعاون الاقتصادي المناسب والإجراءات المساندة في المجالات الهامة وخلق المناخ الاستثماري الملائم؛

-زيادة المساعدات المالية الأوروبية للشركاء: لقد تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو- متوسطية أو ما

---

[1] Fredrica Bicchi, Bruxelles et le Maghreb, in revue panoramique, Marier le Maghreb avec L'UE, N°41, 1999, P.202.

[2] هاني حبيب, الشراكة الأورو- متوسطية, مالها وما عليها, سوريا،2003، ص:95.

[3] أحمد فراس، الشراكة الأوروبية- المتوسطية من خلال الشراكة الأوروبية – الأردنية، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002، ص: 185- 186.

يصطلح على تسميته ببرنامج ميدا MEDA، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار BEI، وهما آليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط ويعتبر هذا البرنامج الأداة المالية الأساسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية.

الخاتمة:

لقد بحثنا في هذه القال المزايا التي يمكن أن تتحقق لأطراف التبادل من خلال قيام التجارة الخارجية؛ كما بحثنا تأثير ذلك على الدول من خلال مجموعة من النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية. في واقع الأمر فإن كل هذه النظريات، ومنذ منتصف القرن الثامن عشر، ركزت في معالجتها لقضايا التجارة الدولية والعالمية على أوضاع مجموعة البلدان المتقدمة.

لقد فرض إيقاع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية والعالمية صيغاً ونظما أبعد عمقاً وأكثر فاعلية في التأثير على اتجاهات التجارة الدولية، مما طرح معها العديد من التساؤلات والإشكالات في ضرورة التكيف والتأقلم مع واقع النظام العالمي الاقتصادي الجديد، والأخذ بالأسباب للاندماج الفعلي والايجابي في الحركية الاقتصادية الدولية.

المراجع:

1- الكتب:

- إبراهيم العيسوي: الجات وأخواتها. مركز الدراسات العربية بيروت، 1995.
- أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر، 2000.
- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسراء، القاهرة، ط3، 2003.
- سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
- عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد. الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003.
- عبد العظيم حمدي, الجات والتحديات, أكاديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة، 1996.
- مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية: المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.

- محمد سعيد النجار: اتفاقية الجات وآثارها على الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

- محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.

- هاني حبيب، الشراكة الأورو- متوسطية، مالها وما عليها، سوريا،2003.

2- المجلات:

- سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد22 معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.

- محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي، 1995، القاهرة، 1996.

- أوليه هافرليشين وتوماس وولف،محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة التمويل والتنمية، مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، عدد: 2، جوان، 1999.

- عبد الرحمان صبري، تقييم آثار الإصلاح في الدول العربية، مجلة المال والصناعة، مجلة دورية تصدر عن الدائرة الاقتصادية لبنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد:20، 2002.

- البنك الأهلي المصري، تطور العلاقات الأورو متوسطية: عشر سنوات على إعلان برشلونة، النشرة الاقتصادية العدد الثالث، القاهرة، 2005.

- بلقاسم العباسي، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد: 31، 2004.

- ناجي التوني، قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية، مجلة الكويت الاقتصادية، مجلة علمية نصف سنوية تصدر عن الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، العدد: 14، 2003.

- أحمد فراس، الشراكة الأوروبية- المتوسطية من خلال الشراكة الأوروبية – الأردنية، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002.

- Fredrica Bicchi, Bruxelles et le Maghreb, in revue panoramique, Marier le Maghreb avec L'UE, N°41, 1999.

- Gérard Grellet, les politiques économiques des pays du sud, PUF, Paris, 1994.

3- المذكرات والأطروحات:

- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

- بن موسى كمال، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, أفريل 1996.

4- المواقع:

- موقع منتدى التمويل الإسلامي
http://islamfin.go-forum.net/montada-f47/topic-t529.htm.

- موسوعة مقاتل، منظمة التجارة العالمية،
www.moqatel.com/openshare/BEHOTH/EKTESQD8/ZTO/index.htm.